



بقلم /  
عبد محمد الجندي

## اتفاق الخطوة الأولى من أين وإلى أين؟

كم نحن بحاجة إلى مراجعة ما يصدر عنا من أقوال وأفعال لتبين أين وكيف أصبنا؟ وأين وكيف أخطأنا؟ وهل كانت الإيجابيات والسلبيات وليدة ما لدينا من الوعي والعلم الذي يسبق القول والفعل؟ أم أنها كانت وليدة الجهل والتجاهل السياسي الذي لا وجود فيه للوعي وللعلم المسبق والمسخر للمصلحة الذاتية؟ في الحالة الأولى تكون الأخطاء غير معقولة وغير مقبولة... وفي الحالة الثانية تكون الأخطاء معقولة ومقبولة وقابلة للتصويب عكس الأولى غير القابلة للتصويب، لأن الإرادي في الحالة الأولى يشبه القتل العمد وقد يتجاوز ذلك إلى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد.. كل عقوبة فيها تصل إلى الإعدام الأشد قسوة من سابقتها، أما في الحالة الثانية الناتجة عن الجهل فهي تندرج في نطاق الإرادي الذي يشبه الخطأ الذي لا تصل عقوبته حد الإعدام مهما بلغت شدتها.

الحفاظ على شرعية مجلس النواب ويخوله انتخاب مجلس الرئاسة وتسمية من يكلف بتشكيل الحكومة الجديدة أن اللعبة تكررت من جديد وبذات الأسلوب ومن قبل نفس الأحزاب بدأت بخروج الوجودي الناصري من الحوار ومعارضة الاشتراكي وطلب الإصلاح مهلة إلى يوم السبت للتوقيع على مسودة الاتفاق الذي توافرت فيه جميع الضمانات بما في ذلك معالجة أوضاع اللجان الشعبية ودمجها في القوات المسلحة والأمن بأعداد معقولة ومقبولة تضع حداً لارتداد الجهاد.

غير أن أنصار الله -الذين كانوا قد دعوا إلى عقد المؤتمر الوطني الموسع كانوا قد حددوا ثلاثة أيام للمتناولين في «موفيمبك» ما

لم سوف يلجأون إلى الحل التوريثي وبعد تمديد المهلة تأكد لهم أن المشترك وشركاءه يعملون على إحباط ما تحقق من نجاحات وإفشال ما تم التوصل إليه من الاتفاقات، فكان رد فعلهم قوياً ومتسرعاً في الإعلان الدستوري الذي أصدرته اللجنة الثورية من القصر الجمهوري، حيث قام الاشتراكي ومعه حزب الحق بتأييد ما أصدره أنصار الله من حل لمجلس النواب واستبداله بالمجلس الوطني وفي حين كان الإصلاح يضع يداً مع بقاء مجلس النواب واليد الأخرى مع حله انحصر الخلاف بين أنصار الله وبين المؤتمر الشعبي العام المتمسك بالدستورية على نحو استوجب الحوار الثاني بموافقة بقية المكونات، وبعد حوار شاق تم الاتفاق على بقاء مجلس النواب ويقابله مجلس الشعب الانتقالي الأول يحتفظ بأعضائه المنتخبين والثاني يستوعب المعينين الذين حددتهم الإعلان الدستوري بـ 250 عضواً ويتقاسمون عملية تشريع القوانين الانتقالية من خلال مجلس وطني يستوعب أعضاء المجلسين 551 ولمدة عامين، ويبقى مجلس الشورى باعتباره هيئة استشارية مرتبطة بمجلس الرئاسة لا علاقة لها بالتشريع ومنح الثقة وسحب الثقة من الحكومة بالإضافة إلى مهامه

### هناك أحزاب تبحث عن السلطة بالأساليب الانتهازية وبفرض التقاسم

### تكرار المراحل الانتقالية يُفقد التعددية معانيها

### الشعب ضاق ذرعاً من هذه الحوارات المملة وفقد الأمل فيها

### المشترك يهدد الاتفاق الجديد بالفشل

الرقابية، وبعد الاتفاق مازالت هناك ملاحظات تحدده بالانهايار، خصوصاً حين نسع من المشترك أن لديهم ورقة مقابلة للورقة المقدمة من المؤتمر وانصار الله التي أعلن عنها المبعوث الأممي جمال بن عمر الذي كان على علم بهذا الحوار الثاني الذي باركته جميع المكونات السياسية.

وهنا لا بد من التريث وعدم الاستعجال في الحكم على هذا الاتفاق الذي استوعب جميع الآراء وحفظ لمجلس النواب شرعيته واستحدث مجلس شعب انتقالي يستوعب الأعضاء المعينين حسب النسب التي نصت عليها مخرجات الحوار الوطني بواقع 50% للنواب و30% للمرأة و20% للشباب يتم توزيعها بين القوى السياسية غير الممثلة في مجلس النواب كل بحسب ما تمثله من الوزن والفاعلية.

أخلص من ذلك إلى القول إن الوقت لم يعد يتسع للدخول في هذا النوع من المهاترات والمكائد السياسية الهادفة إلى إفشال الاتفاق، لأن التطويل يجعل اليمن عرضة للعقوبات الدولية التي يتوقع البعض أن تكون سياسية واقتصادية ويتوقع البعض الآخر أن تكون عسكرية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حين تستعد اللجنة الثورية للقيام بسلسلة من التعيينات التي قد تشمل مجلس الرئاسة وتصل إلى تسمية أعضاء الحكومة ولكن بشرعية ثورية.

في وقت لم تعد فيه الأغلبية عملية مخيفة لأن قرارات مجلس النواب والشعب توافقية من المجلس الوطني الذي سوف يلتقي فيه جميع الأعضاء المنتخبين والمعينين على حد سواء.

أقول ذلك وأقصد به أن اتفاق الخطوة الأولى الذي أعلن عنه السيد جمال بنعمر لم يعد قابلاً لأية عملية تسوية وتعطيل إذا علمنا أن البديل سيكون كارثة حقيقية بحق الشعب اليمني.

الأحزاب على قرارات التقاسم في التعيين واتخاذ القرارات السياسية يضع الأحزاب في موضع العداء للديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الصناديق الانتخابية.

أعود فأقول إن الأخطاء مهما كانت متفاوتة بين أطراف الحوار الرئيسية الأربعة وأصدق المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه وأنصار الله وحلفاءهم والمشاركين وشركاءهم والحراك الجنوبي إلا أن التجربة العملية تؤكد أن المشترك كمجموعة متحالفة تتحول من كتلة واحدة إلى أحزاب منفردة تتوزع الأدوار بين القبول والرفض للحصول على سهم الأسد من أي مكاسب سياسية

ينتهي إليها أي حوار سياسي، مستدلاً على ذلك بما انتهى إليه حوار ما قبل وما بعد اتفاق السلم والشراكة الذي حدد الحقائق بواقع 9 للمشاركين وشركائه 9 للمؤتمر وحلفائه و6 لأنصار الله و6 للحراك الجنوبي... فدفعوا التنظيم الوجودي الناصري إلى رفض ما وقع عليه الاستاذ اليدومي في لعبة الهدف منها الالتفاف على حصة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه باتفاق مع رئيس الجمهورية وإلى حد ما مع مندوب الأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، حيث انتهى هذا الاتفاق التكتيكي إلى تفويض رئيس الجمهورية بتعيين ما سميت بحكومة الكفاءات التي أقصي منها المؤتمر وخرج إلى المعارضة وإلى حد ما أنصار الله الذين مثلوا بعناصر هاشميين لم يكونوا طرفاً في اختيارها مثلهم في ذلك مثل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الذين اختير لهم بعض المحسوبين عليهم دون إرادتهم، فأعلنوا صراحة منح الثقة لحكومة فرضت عليهم من قبل رئيس الجمهورية الذي خصص للمشاركين أغلبيتها الساحقة نظراً لما يوجد بينه وبينهم من تحالف مبني على الخلاص من الحزب الذي يمثله الرئيس في خطوة كانت القاضية نتج عنهما تحديد موقف واضح من قبل اللجنة الدائمة التي أبعدت الرئيس من موقعه كأمين عام وكتائب أول أظهرته بذلك المظهر الضعيف الذي شجع أنصار الله على اقتحام دار الرئاسة والقصر الجمهوري ومحاصرة منزل رئيس الجمهورية بصورة أجبرت حكومة الكفاءات على تقديم استقالة جماعية مخلفة ذلك الفراغ الدستوري غير المسبوق.

### المشترك يكرر أفعاله

ومرة ثانية عادت المكونات السياسية إلى مرحلة جديدة من الحوار الذي ينقصه الثقة والمصداقية.. وفي حين كان المؤتمر وأنصار الله والمشاركين قد وصلوا إلى اتفاق سياسي ينطلق من



التنظيم من خلال ما لديهم من المرشحين ومن خلال ما لديهم من البرامج الانتخابية والسياسية التي تعد الناخبين بما سوف تحققه لهم من المنجزات خلال فترة زمنية محددة ومزمنة وقابلة للتوثاب والعقاب بمنح الثقة وحجب الثقة.

وفي هذا الإطار نجد الأحزاب اليمينية المعنية بالاتفاق على الكيفية التي تم من خلالها تحقيق الانتقال السلمي للسلطة والتحول من الاتفاق على التوافق والشراكة في السلطة.. هذه الأحزاب التقليدية والجديدة أصبحت في معظمها مهتمة بالاحتيايل على حق الشعب تضع نفسها بديلاً له من خلال حوارات لها بداية وليس لها نهاية، لأنها تخاف من مغبة العواقب الوخيمة

للدخول في منافسات انتخابية تظهرها على حقيقتها المستترة خلف هذا النوع من الحوارات البيزنطية المنتجة لسلسلة من الإزمات المركبة والمسيئة للعملية الديمقراطية المعمول بها في التاريخ المعاصر والتي استقرت على التداول السلمي للسلطة، أغلبية تحكم وأقلية تعارض، ولكن بشرعية انتخابية ودستورية، ولعل ما يعيب هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية الباحثة عن سلطة بالطرق السهلة ذات الأساليب والوسائل الانتهازية التي تدور في نطاق حوار الحلقة المفرغة على قاعدة التقاسم وما يستوجب من لعبة حوار التكتيك والمناورة السياسية ذات الظاهر والمتناقض إلى حد التضاد مع ما تخفيه من أطماع باطنية ومستترة لا يمكن التفوق فيها إلا من خلال هذا النوع من المزايدات والمكائد عديمة المصداقية والموضعية المدمرة للتعاون والثقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية التي احترقت هذا النوع من الحوارات المنتجة للإزمات الدورية المدمرة للاقتصاد والأمن والاستقرار والوحدة.

لا بد من تكرار المراحل الانتقالية بهذا النوع من الحوارات النظرية غير البناءة يفقد التعددية معانيها المثمرة. أقول ذلك وأقصد به أن الشعب اليمني

قد ضاق ذرعاً من هذا النوع من الحوارات المملة ولم يعد يعتقد أنها سوف توصله إلى البر الأمان الذي لا مجال فيه للخوف والفقر بعد فترة طويلة من النضال والتضحيات الجسيمة إلى درجة أفقدته ما هو بحاجة إليه من الثقة والقدرة المحققة لما لديه من الأعمال والتطلعات المستقبلية الواعدة بالتقدم والسعادة الحياتية والحضارية المنشودة من الجميع التي راودت طموح وأحلام البسطاء والبؤساء والمحتاجين الذين أرهقتهم الصراعات والحروب وحولت حياتهم إلى عقوبات لم يعد بمقدور الكثير منهم تحمل ما ينتج عنها من الازم والمعاناة، لا بد من سيطرة

وإذا كان الحفاظ على شرعية ناقصة ينطوي على التمسك بشرعية دستورية كاملة بعد عامين من الاتفاق وهو الممكن الوحيد، فإنه لا بد من لدية عملية حوارية سوى التقييم والتقييم العلمي لحوارات القوى والمكونات السياسية في اليمن بما ينطوي عليه من الإيجابيات والسلبيات يكاد يكون مزجاً من التداخل بين العلم المسبق والجهل المسبق الذي يضع المتناولين أمام ما لديهم من الحسابات الموضوعية كبديل وحيد للحسابات الانانية المبنية على التآجج بين الانحياز للموضوعي والانحياز الذاتي فيه من الإيجابيات قدر ما فيه من السلبيات وفيه من العلم قدر ما فيه من الجهل.

البعض منهم يحاول أن يقدم الموضوعي على الذاتي والبعض منهم يحاول أن يقدم الذاتي على الموضوعي، والبعض منهم يحاول الموازنة بين الذاتي والموضوعي وبين الخاص وبين العام عن علم أو عن جهل، وفي الحالات الثلاث تبتدأ العملية الحوارية صائبة حيناً وخطئة حيناً آخر يتداخل فيها الإيجابي مع السلبي ويتقدم فيها السلبي على الإيجابي، وقد يتقدم الإيجابي على السلبي.. الخ.

طبقاً لما لدى المكونات السياسية من تضارب الحسابات وتناقضها بين العام والخاص وبين الذاتي والموضوعي.

غاية المتناولين التوصل إلى حلول لما يعمل في الواقع المأزوم من تداعيات ناتجة عن الأزمة، ولكن حسب ما لديهم من المعلومات والقناعات المتباينة إلى درجة تجعل فضيحة الذين يعلمون بما يقومون فيه من انحياز لأنفسهم على حساب الإضرار بشعبهم أكثر إجحافاً وخزياً من الذين لا يعلمون والذين يعلمون ولا يعملون، ومعنى ذلك أن المسؤولية الأدبية تكون كبيرة ومتوسطة وصغيرة حسب ما لديهم من علم كل واحد وحسب ما لديهم من علم جزئي وجعل جزئي وقد يكون حسب ما لديهم من جهل كلي بصورة تجعل الإحراج والخزي قابلاً للتبرير المقنع والتبرير المقنع غير المقنع وما يلحق به من تبرير مقبول يُلقى بالمسؤولية على الجهل.

قد يقول البعض إن فضيحة صاحب العلم الكلي هي الأكبر شدة وقسوة وغلظة لأنه يعلم أنه يظلم شعبه وهو يسوق ما لديه من الآراء والخاطئة، وقد يقول البعض إن الخزي الأوسط ناتج عما يسوقه من آراء تبني نصف معلومة ونصف مجهولة بالخطأ، وقد يقول البعض الثالث إن الخزي الأصغر ناتج عما يسوقه من آراء جاهلة ذنبه فيها أنه يعرف أنه جاهل ولكن يتظاهر بالعلم دون إدراك لما يترتب عليه من الأضرار في الإحراج والفضيحة في هذه الحالة ناتجة عن إقدامه على عمل كل ما يعلم عنه أنه لا يعلم شيئاً عن موضوعاته المعقدة.

أعود فأقول إن حوار الساسة في فندق الموفيمبك قد زاد عن حده.. وأن الشيء إذا زاد عن حده يتحول إلى ضده، سلبياته أكثر مرات عديدة من إيجابياته، رغم اختلاف المتناولين علماً وجهلاً فيما يصدر عنهم من آراء لا ينتج عنها سوى تطويل للأزمة من البسيط إلى المركب وما بينهما من منطقة وسط أكثر من البساطة وأقل من التعقيد.

وبات الشعب الصابر والصامد يواجه الأزمات، وما ينتج عنها من التحديات والمعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية ربما يجعل التعددية السياسية والحزبية مسألة مكروهة في الأوساط الشعبية التي طالما اعتبرت الديمقراطية أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية وإذا بها بعد عشرات الأعوام من النضالات والتضحيات تكتشف هذه الحقيقة المرة أن المكونات السياسية المتنافسة على خدمة الشعب والانتصار لحقه في السيادة باعتباره مالك السلطة وصاحب القول الفصل في التداول السلمي لها عبر شرعية دستورية وانتخابات حرة يمتلك الحرية الكاملة في منح ثقته لهذا الحزب أو ذلك

### الأحزاب تحتال على حق الشعب بحوارات ليس لها نهاية

### مكونات سياسية تتهرب من الانتخابات خوفاً من السقوط

### ما يجري في موفيمبك حوار بيزنطي يسيئ للعملية الديمقراطية

### تقاسم الأحزاب للمناصب الرسمية يضعها في موقف العداء للديمقراطية

### 16 فبراير

- جرحى في إطلاق نار على متظاهرين مناهضين للحوثيين بمحافظة إب.  
- استمرار المواجهات في البيضاء بين الحوثيين وعناصر القاعدة وسقوط ضحايا.  
- مقتل وإصابة 3 من اللجان الشعبية في اشتباكات بحجة.  
- مواجهات مسلحة بين اللجان الشعبية وقوات الأمن الخاصة بعدن.  
- مقتل جنديين في هجوم شنه مجهولون على نقطة للجيش بلحج.

### 17 فبراير

- مالون للحراك يخطفون قائد قطاع الحبلين و6 ضباط و4 جنود بلحج.  
- مقتل قائد حراسة مبنى التلفزيون بعدن جراء مواجهات مع مسلحين.  
- إصابة جندي في اشتباكات مع مسلحين بالضالع.  
- مقتل وإصابة 3 في هجوم مسلح على مدرسة ثانوية

### بعدن .

-إصابة ثلاثة جنود في اشتباكات مع مسلحين بدمار .  
-استشهاد ضابط في القوات الخاصة اليمنية وجرح زميل له برصاص مسلحين حوثيين.  
-مسلحون يقتلون ضابطين أمنيين بحضر موت.  
-إصابة مواطن بانفجار عبوة ناسفة بحضر موت .

### 18 فبراير

- الحوثيون يفتحرون منزل "الحق" بأربح بعد تفجير 5 منازل أخرى.  
-موظفو الأشغال العسكرية اليمنية يقطعون الطريق امام المدينة السياحية بصنعاء.  
-مقتل المواطن أكرم مكارى برصاص مسلحين حوثيين في الحديدة.  
-انفجار داخل مصنع صغير بالقرب من السجن المركزي بصنعاء .  
-قتلى وجرحى في هجوم شنه قبليون على قوات حماية الشركات النفطية بحضر موت.

### حصار الانفلات

### 19 فبراير

-هجوم مسلح على نقطة أمنية بعدن.  
-إصابة شخصين بانفجار عبوة ناسفة بالعاصمة صنعاء، منطقة حدة.  
-انفجار عبوة ناسفة بسوق مدينة البيضاء.

-الحوثيون يقتحمون ساحة البيضاء اليمنية ويمنعون الشباب الخروج بمظاهرة.  
-اصراع مواطن برصاص مجهولين بالعاصمة صنعاء.  
-إصابة 4 بينهم جندي واحترق سيارة محملة بالأسلحة والذخائر في اشتباكات بمأرب.

### 20 فبراير

-قتيل و4 جرحى في تفجير استهدف سيارة شيخ قبلي على طريق البيضاء.  
-إصابة نجل شيخ قبلي في اشتباكات مع مسلحي "لجان الحوثي" بالبيضاء.  
-قتلى وجرحى في غارة استهدفت سيارة تقل عناصر من القاعدة بشبوة.  
-هجوم بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على مواقع اللواء 33 مدرع بالضالع .  
-استشهاد جندي ومقتل مسكّن يرتديان أزياء نسائية في هجوم على منزل قائد "الأمن الخاصة" بعدن .

### 21 فبراير

-هجوم على عربات عسكرية لقوات الأمن الخاصة بعدن.  
-3 قتلى في غارة استهدفت سيارة يستقلها عناصر من القاعدة .  
-مجهولان يقتلان الجندي محمد الدقني بعدن  
-استشهاد جنديين برصاص مجهولين في لحج .  
-قتيل ومصابان في اشتباكات وسط عدن.  
- مجهولون ينهبون سيارة رئيس محكمة جعار الابتدائية.

### 22 فبراير

-مسلحون يستولون على سيارتين في قرأتين منفصلتين بحضر موت اليمنية.  
-اعتداء تخريبى يُخرج الدائرة الـ 1 بغازية مأرب عن الخدمة.  
-مسلحون يهاجمون موقعاً للجيش اليمني بردفان لحج -انفجار يهز الشارع العام بمدينة ذمار.